مقاربة الأمن العقدي:

مدخل للدورة الوقائية لمواجهة المنظومة النتكفيرية

د. عبد القادر سعيد عبيكشي

أستاذ مساعد بجامعة محمد الصديق بن يحي

جيجل، الجزائر

مقاربة الأمن العَقَدِي
مدخل للدورة الوقائية لمواجهة المنظومة التكفيرية بمرجعية وسطية

مقدمـــة:

يعد التكفير بما يمثله من أفكار وجماعات وأساليب من داخل النسق الإسلامي الواحد، من أهم المخاطر التي عانت منها المجتمعات الإسلامية على الصعيد الفردي و الجماعي، و المستوى الاجتماعي و الفكري، وهو ما دفع الباحثين بمختلف تخصصاتهم الشرعية والاجتماعية إلى إيجاد حلول لهذه الظاهرة المتفاقمة، متجاوزين بذلك حالة الفهم وفقط إلى حالة تطبيقية (عملية) باعتبارها من أهم المراحل التي يتوجب على قادة الفكر و الرأي و السياسة الاشتغال عليها وقايةً ومعالجةً.

وهذه الأهمية والخطورة دفعت بالكثير للأخذ بمداخل عدة مرة بالوقاية، ومرة بالمعالجة، ومرة بالإستئصال وكل هذه المقاربات التنظيرية منها و الميدانية، أعطت نتائج كان لها أثر على مستوى قطري أو محلي ضيق، وهذا ما دفع بالمتابعين وبكل المهتمين إلى النظر لهذا الخطر الداهم خصوصا، التكفير من داخل النسق الإسلامي الواحد وفق رؤية شمولية لا يتجزأ فيها الرأي والتصور ولا تتجزأ فيها الأبعاد، إلا أن الوسائل قد تختلف وتتنوع، وتأخر يقيننا بهذا الفهم هو ما أخر أو ضعف من كل وسائل مواجهة هذه الظاهرة، وهو ما أصبح يؤكد على أن التكفير رؤية شاملة بالنسبة لحمليه ومنظريه، وهذا ما يستدعي أيضا أن يكون هناك شمول في مواجهته و الوقاية منه.

من هذا المدخل أطرح الإشكالية التي وددت أن تكون إسهاما في فهم

التكفير (الداخلي) و في إعطاء مقاربة تعالج الأثر من زاوية الوقاية، متجاوزين بذلك فكرة المعالجة فقط وهذا ما أصبحت تنادي به كثير من المدارس الفكرية الاجتماعية و الدوائر السياسة، وبناء على ذلك أصوغ الإشكالية على نحو تركيبي كالتالي: هل تفعيل المدخل الوقائي في مواجهة المنظومة التكفيرية ينتج رؤية إسلامية وسطية تسهم في حماية المجتمع من مخاطر الانزلاق و الاهتلاك التكفيري؟

وللإجابة على هذه الإشكالية والوقوف عند متغيراتها الثلاث، نصيغ الفرضية المركزية الآتية:

التكفير بكل منظومته التنظيرية والفعلية من داخل النسق الإسلامي هو معادلة هدمية للواقع الإسلامي الصحيح، تكون فيه الرؤية الوقائية مدخلا في تجنب حالات الاهتلاك، وفق رؤية وسطية تعطي لفكرة العقيدة وأمنها دورا هاما في تخطي هذه المخاطر وتحقيق هذه الرؤية.

وبصورة منهجية أضع هندسة الدراسة على النحو التالي: و محلي ضيق، مدخل مفاهيمي: (الأمن العقدي، الدورة الوقائية، المنظومة التكفيرية، الوسطية).

مقاربة الأمن العقدي: تأطير، وتوطين، وأبعاد روحية وعملية لآليات المواجهة.

آلية الدورة الوقائية وفق رؤية وسطية: مبدأ البناء، والتكامل على شذوذ الهدم والتنافر.

الخاتمة.

مدخل مفاهيمي

المنظومة التكفيرية، الأمن العقدي، الدورة الوقائية، الوسطية

المدخل المفاهيمي ليس لازمة بحثية يتوجب وضعها بصورة مطلقة ودائمة في تناول أي بحث، بل إن الحاجة لتوضيح وتبيان هذه الأخيرة يكون بحسب موقعها وغموضها وحتى دقتها في البحث، إلا أن كثيرا من المدارس المنهجية ترى أنه يتوجب في الدراسة البحثية الوقوف بين يدي البحث، توضيحا وتفسيرا لأهم المصطلحات أو المفاهيم التي تكون مفاتيح لفهم الاستخدام وأبعاد التوظيف البحثي، وتأتي الدراسة الحالية مثقلة بكثير من المفاهيم المترابطة فيما بينها و المفترقة في آن واحد، وأصل هذه الحالة يعود إلى تشعب الموضوع بين الكثير من المقاربات، والمداخل المنهجية في دراسة التكفير وأثره وأساليب مواجهته، وهذا ما دفعني إلى توضيح كثيرا من المفاهيم المتناولة في هذا البحث، ونبدأ بأهم مفهوم وهو:

- **المنظومة التكفيرية**:

فاعتماد هذا المفهوم بدلا عن مفهوم "التكفير" فقط إنما يرجع إلى كون الأثر الذي أصبح يتركه هذا الأخير في المجتمع وفي علائقيته بكثير من المفاهيم، أعطت أن هناك تطورا إلى في هذه الحالة وأصبحت منظومة فكرية وعملية، لا نقول أنها متكاملة بل نقول أنها تحاول إيجاد ربط واقعي بين أدائها الهادم ونتائج أفكارها القاتلة، فالتكفير بهذا المعنى أضحى رؤية فكرية وآليات عملية وتصورات ذهنية وإبداع تخريبي أضر أكثر مما أعطى دُفعات نحو سنن التغير، وهذا ما يؤكده حال الفكر، الممارسة، والفرد المُكون لهذه المنظومة، وبتوضيح أكثر لمفهوم " المنظومة التكفيرية" نعالج أبعادها التي تمثل ترابطا عمليا أعطى وأنتج فهما وممارسة جديدة للتدين

وللدور الاجتماعي للفرد المسلم.

- **الفكر التكفيري في سياق المنظومة الكفيرية:**

هو إعطاء التبرير الاعتقادي، الذي يُحمل بنصوص شرعية يكون فيها التأويل، والتفسير الأحادي، والمرتكز على فهومات إما قاصرة وإما منغمسة في فهم خلافات تأريخية، يصعب الأخذ بها في مستجدات الواقع، وهذا الفهم والتفسير للنص الشرعي يعطي القداسة التي تقنع الملتزم بهذه المنظومة برؤية أحادية لا تقبل النقاش ولا التوضيح ولا حتى النقد، وهذا ما يؤكده الكثير من الذين غرر بهم الذين عادوا وتابوا من هذه المنظومة وفكرها الشاذ، وهنا لا نقصد فقط من عاد من مواجهة الحكام و المجتمع في مسألة التكفير التي برزت من خلال العمل الإرهابي المسلح، والذي هو حالة هادمة ومؤثرة على صيرورة الأمة في كل مجالاتها، أقول لا يقتصر هذا الرجوع عند هؤلاء فقط بل أيضا نجده عند من أخذ بالتكفير لجماعات إسلامية "حركية وتربوية" كواجب وكإلزام لإنقاذ عامة المسلمين، وما المراجعات التي نقرأها وتتداولها العديد من المواقع الإلكترونية لجماعات ناشطة في الساحة الإسلامية إلى دليل على هذا الفكر التكفيري الذي يرى في قداسة التفسير والفهم أهم مرتكز لهذه المنظومة.

- **الممارسة الشاذة للتعاليم الإسلام في سياق المنظومة التكفيرية:**

و يبرز هذا المكون أساسا في عديد من الصور، فقد تتمثل كما ذكرنا سابقا في حالات مسلحة، كانت نتاج فكر قدسية التفسير والفهم الخاطئ للشريعة ولنصوصها، وتبرز أيضا في تكفير من خلال مخالفة الرأي وعدم قدرة قبول الرأي الآخر، وهذا ما هو حاصل في عصرنا، بحيث أنتج هذا ممارسات لا يمكن أن تصنف على أنها تصرفات ناتجة من ذات مسلمة مؤمنة، أضف إلى ذلك تكفير على أساس مخالفة الرأي وليس مخالفة

الشرع، وهذا من أخطر الممارسات التي أضفت إلى تمزقات اجتماعية مخيفة. والتي تعتبر مقياسا صادقا على "قلة سوء التقدير لمصلحة الإسلام و الدعوة إليه"[1].

- **الفرد محور التكفير في سياق المنظمة التكفيرية**:

وهذا يعود أن الشخصية التكفيرية تطغى لديها العاطفة على العقل فتعتمد الوجدان وتهمش البرهان، فتتعاطى بمشاعرها لا بعقلها، وهذه الحالة السلبية في البنية السلوكية ينتج عنه بالضرورة تحول في آليات الفهم و الحكم لدى الفرد عموما[2].

- **الأمن العقدي**:

هو مقاربة بحثية ترتبط بمفاهيم الأمن المتنوعة والتي تعد صلب الدراسات الاجتماعية والإنسانية في نهاية القرن الماضي و القرن الحالي، و لا تطرح هذه المقاربة حالة توفيقية تلفيقية في الآلية المستخدمة، وإنما هي آلية بحثية أسعى من خلالها تفسير ظاهرة غياب الوعي بالعقيدة السليمة التي تؤطر حياة الفرد المسلم المؤمن، ودروها في تأمينه من مزالق التكفير والانسياق وراء المنظومة التكفيرية بكل مكوناتها، وبطبيعة الحال فإن المقصود بالعقيدة ليس أبواب التوحيد لوحدها، وإنما القصد منها هو المفهوم الأعم والذي هو توطين رؤية عقدية تبنى على الخط الإيماني التوحيدي السليم، كما أنها تؤسس لأفعال اجتماعية، ثقافية، وحضارية، تجعل من المرجعية التوحيدية والخط الإرشادي النبوي الصحيح (بمعنى الفهم والتفسير)، فمقاربة الأمن العقدي[3] يقصد بها

(١) الطيب برغوث، حركة تجديد الأمة على خط الفعالية الاجتماعية، ط١.الجزائر: دار قرطبة، ٢٠٠٤، ص ٤٥.

(٢) عبد المجيد عمر النجار، عوامل الشهود الحضاري،ج٢، ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٩، ص ١٠٢-١٠٣.

(٣) تم الجمع بين مصطلح الترشيد العقدي ومفهوم امن بصوره المختلفة، لنبرز مقاربة الأمن العقدي، ومفهوم الترشيد العقدي هو مصطلح ومفهوم أصيل لدكتور عبد المجيد النجار.

أن يحصل تصور لمفهوم العقيدة كما هي في حقيقتها التي جاءت عليها في الوحي خالصة من أي زيادة، أو نقصان، أو تغيير، أو اضطراب، وتشويش بحيث تتطابق صورتها في الذهن مع صورتها في بيان الوحي[1].

- **الدورة الوقائية**:

يقصد بها مجمل الخطوات أو المراحل الإجرائية المتكاملة، التي تؤمن بها صيرورة إنجاز الفعل الاجتماعي ابتداء، وتحمي مكتسباته بعد ذلك، ويُحافظ بواسطتها على استمرارية فعاليته التأثيرية والتكاملية إلى المدى النموذجي المقدر له على اعتبار أن لكل فعل اجتماعي دورة تأثيرية نموذجية تشكل عمره الاجتماعي المفترض[2]، وتأتي مقاربة الأمن العقدي باعتبارها منجز اجتماعي يتوجب الحفاظ عليه وحمايته وذلك لدوره الهام في تحقيق المواجهة مع منظومة تكفيرية تلم بالأمة الإسلامية.

أما بخصوص آليات حماية الفعل الاجتماعي وفق هذه الدورة فهي تتمثل في ثلاث مراحل متصلة ومتشابكة وهي أولاً : المحافظة على مكتسبات المنجز الاجتماعي الفكرية، والروحية، والسلوكية، والاجتماعية، والدينية، ثانياً : التنبيه باستمرار إلى الدور المحوري الأساس للثقافة السننية، ثالثا : الوعي السنني وفق ذلك كله[3].

- **الوسطية**:

هي المنهج الرباني، والنظام الكوني الإلهي، وسنة الله في خلقه، وهي تنسجم مع الفطرة الإنسانية، ولذلك فالخير كله في الوسطية التي جاء بها

(١) عبد المجيد النجار، عوامل الشهود الحضاري،ج٢، نفس الصفحة.

(٢) الطيب برغوث، مدخل إلى سنن الصيرورة الاستخلافية: قراءة في سنن التغيير الاجتماعي، ط١. الجزائر: دار قرطبة، ٢٠٠٤، ص ٢٦–٢٧.

(٣) الطيب برغوث، الفعالية الحضارية والثقافة السننية،ط١. الجزائر: دار قرطبة، ٢٠٠٤،ص ٧٢ –٧٣.

الإسلام للأمة الإسلامية و للإنسانية جمعاء، في كل زمان ومكان، ... لأنها بنفيها الغلو الظالم التطرف الباطل، إنما تمثل الفطرة الإنسانية الطبيعية في براءتها وفي بساطتها... وصدق تعبيرها عن فطرة الله التي فطر الناس بها[1].

وصلة هذا المفهوم بمرتكزات الدراسة يبرز في توضيح أن المقاربة إنما تهدف أساسا إلى حماية للأمة من التكفير ومنظومته بواسطة دورة وقائية، تقوم على الوسطية كخلفية نظرية لها، وكواقع تعيش فيه وتتحرك، زيادة على ذلك فحماية الأمن العقدي وحمايته للمجتمع تكون، امتدادا لمفهوم الوسطية الذي تحققه الرؤية التوحيدية الكونية، المبنية على الإرشاد النبوي الشريف.

(١) عبد العزيز بن عثمان التويجري، "وسطية الإسلام وسماحته ودعوته للحوار"، موقع السكينة" : http //www.assakina.com/book/index.1.html، ص ٦.

مقاربة الأمن العقدي
تأطير وتوطين للرؤية التوحيدية الإرشادية

تعد الحاجة إلى الأمن بكافة صوره وأشكاله من أهم الحاجات الفطرية التي لا يمكن أن يكون سلوك الإنسان سوياً بدونها، فلا حياة، ولا قرار، ولا استقرار للنفس والروح، إلاّ بالأمن.

ولذلك تعتبر كثيرا من التفسيرات أن الأمن نعمة وعد الله – تعالى – بها عباده الذين يعبدونه ويوحدونه، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمْ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً ﴾ (سورة النور، الآية ٥٥).

من خلال هذا المدخل يتضح أن الأمن ليس حالة مستقرة في مفهوم الدفاع ومواجهة الجريمة وتحقيق الإستقرار الأمني بمفهومه التقليدي، ولكن تعدد وتشعب مناحي الحياة وقطاعاتها وترابط كل أجزائها، جعل مفهوم الأمن يتطور وفق هذا المنظور، وهو ما أوجد أيضا دراسات أمنية تجاوزت العسكري إلى أصناف أمنية ومفاهيم أمنية لها مصاديقها في الحياة اليومية، فالأمن كل لا يتجزأ، وهو منظومة متناغمة الأجزاء متساوقة الأنحاء إذا حدث خلل في إحداها تأثرت أجزاؤه المتبقية، وهذا ما يقال عنه "نظرية الأمن المركب".

ويأتي الأمن العقدي كأحد هذه المفاهيم التي وُجدت لتكون رافدا في فهم وقياس الأثر الذي يتركه غياب السلامة والرشد العقدي لدى المسلم، وبالتالي فإن ظهور هذا المفهوم الأمني الحديث جاء لتحقيق غاية هامة وهي تحقيق سلامة عقيدية للمؤمن ورشد عقدي يؤطر سلوكاته وحركاته.

وبالتطرق مجددا لمفهوم الأمن العقدي كمفهوم اجتماعي شرعي وسياسي يمكن شرحه وتوضحيه على النحو التالي: الأمن العقدي هو يقين وحالة يعيش وفقه المسلم من خلال إعادة ربط الإيمان والعقيدة في الأذهان مع كل نوازع المسلم إلى الفكر و العمل، بحيث يكون ما يعمر بالعقل من اعتقاد يؤطر ما يحيط بكل فكر وبكل عمل يؤديه المسلم، أي أنه كالمرجع الذي يعود إليه المسلم في كل تصرف بالفكر والسلوك.

وبتفسير أكثر فالأمن العقدي هو حالة مقاربة لمفهوم المرجعية[1]، يهدف أساسا إلى تكوين رؤية نظرية وخلفية أمنية وقائية من كل شذوذ سلوكي وفكري يخالف الاعتقاد الذي كما أكدنا أنه ليس مرتبط بالتوحيد وأبوابه وفقط، بل هو حالة الاعتقاد التي ترتبط بكل سلوك الفرد وبكل فهوماته للشريعة.

وبتوضيح لمداخل المقاربة الأمنية العقدية التي تبنى عليها الدراسة، تصاغ أسسها في العناصر الثلاثة التالية:

- **مواجهة خلل الصلة بالخالق وبالكون:**

تتمثل أرضية هذا الأساس في فهم موضوع السننية كمدخل هام في فهم العلاقة، وإيجاد الخلل والحل في آن واحد، أي أن الفكر السنني ومدى حضوره في حياة المسلم، يساعد وبكل ما فيه من منهجية وآلية في فهم الاختلالات التي تؤطر فكر المنظومة التكفيرية، ذلك أن هذه الصلة التي توضحها المدرسة السننية تأتي في أن كل إنجاز وحركة اجتماعية هي صدى للوضع العقدي والفكري للفرد والمجتمع، فماذا يمكن أن يتنظر من سلوكية فردية أو إنجازية اجتماعية تؤطرها منظومة عقدية وفكرية امتدت

(١) وهناك اختلاف واضح بين مفهوم المرجعية ومفهوم مقاربة الأمن العقدي، وبالتالي فإن الصياغة هنا جاءت على باب التشبيه.

فيها اختلالات كثيرة، وبكل تأكيد فإن المقصود بهذه المنظومة هو في مساحات الوعي بها وليس في أسسها وأصالتها وصحتها.

وتأتي مقاربة الأستاذ عبد المجيد النجار في تفسير هذا المفهوم من خلاله توضيحه لأهمية التأطير العقدي للفكر والعمل، بحيث يوضح أن يكون هذان الحدان (الفكر والعمل)، صادرين أو مستحضرين للمباحث العقيدة التي تؤصلهما، وهذا ما يتوجب فهمه وتلقينه في مواجهة المنظومة التكفيرية، فالخلل الحقيقي الذي تقع فيه هذه الأخيرة هو حالة عدم الفهم لطبيعة السنن الناظمة للكون، ليس من جانبها العملي فقط بل حتى على مستوى الوعي النظري والمنهجي لها، ففهم السنن كما وردت في الكتب وعدم إدراكها بما يتناسب وواقع المسلم وتطور حياته أثر كثيرا وأمد كثرا هذه المنظومة بشذوذ فكري وعملي أثر على الأمة، ففهم سنة التغيير في حياة الأمم والتاريخ سيدفعهم بكل تأكيد إلى مراجعات وإلى إدراكات شرعية مناقضة لما تدعو إليه وتحرض عليه هذه الأخيرة، وبالتالي فإدراك وتأطير الأمن العقدي بالثقافة السننية سيجعل من الفكر التكفيري حالة خارجة عن نطاق الإدراك المعقول والواعي بمستلزمات التمكين والاستخلاف.

ويضاف في فهم الخلل في الصلة بين الخالق والكون في "النزعة الجزئية المستغرقة في النزاعات الذاتية"[1] الذي تعيشه هذه المنظومة التكفيرية، بحيث تبرز هذه النزعة في الاختلالات والنواقص المعرفية والمنهجية في منظومتها التفسيرية التأويلية، وهو ما أثر كذلك على تركيبتها التنظيمية والبنيوية التي لم تدرك أن الأمة والسعي إلى إحيائها ونهضتها وتحقيق شرع الله فيها لا يمكن أن ينطلق من نزعة مستغرقة في الفهم الذاتي الأوحد والصحيح قطعا

(١) الطيب برغوث، مدخل إلى سنن الصيرورة الاستخلافية: قراءة في سنن التغيير الاجتماعي، المرجع السابق الذكر، ص ٢٨-٢٩.

لدى الأتباع وفقط، وبالتالي فإن هذه المنظومة تحمل بذور الفناء من داخلها بهذا الانغلاق و الذاتية في الفهم والممارسة.

- **استيعاب مصادر مواجهة الخلل العقدي:**

ونعني بهذا الأساس أن يكون لدينا نظرة شمولية حول المصادر التي يكون منها الفهم، و المدلول العام للعقيدة نفسها، ثم لمجموع المفردات و المفاهيم التي تتألف منها وتنضوي تحتها، ويأتي هذا الاستيعاب من خلال فهم لمجموعة من الأسس التي أشار لها الدكتور النجار من خلال سلسلته"الشهود الحضاري للأمة الإسلامية"، وباعتبار أن الدكتور قد فصّل كثيرا في هذه النقاط وفي أخرى ذات صلة، إلا أننا سنركز على ما له صلة بهذه الدراسة وهي كالتالي:

أ. استنهاض الفطرة الكونية: كل نفس إنسانية تنطوي على ما يمكن أن نسميه الفطرة الكونية، ويقصد بها البحث الدائم عن علل للموجودات الكونية وأسبابها، وهذا ما تمثله المدرسة التي تعرف بالجمع بين القراءاتين (وحي وكون) فالفطرة الكونية تحاول فهم الكون وسننه ومكوناته وفق رؤية قرآنية وصورة واقع وكون نعيش فيه، كل هذا وصولا إلى الحق العقدي الذي لا يحقق التوحيد ومداخله وأبوابه فقط بل تحقق أيضا العقيدة بصورتها الشمولية التي تؤطر الحياة اليومية للمسلم وتوجهها[1].

وعليه فمقاربة الأمن العقدي تدفع نحو هذا السبيل من خلال تركيزها على إحياء الفهم العميق بهذه الفطرة، وإحياء نزعتها لدى أفراد المجتمع لأنه بإعادة فهمها وبناء مشاريع تربوية وأخلاقية ودعوية على أساسها،

(١) لا يعني هذا أي تأخير أو تقليل من مفاهيم التوحيد التي يتداولها طلبة العلم من مفاهيم وتفسيرات، في أبواب الإعتقاد المعروفة، وإنما المقصود من هذه الرؤية للعقيدة هو اشتمالها و حضورها في كل مناحي الحياة اليومية لدى المسلم.

سيقلل من زيادة انتشار جماعات الفكر المنحرف والشاذ الذي يحوم حول الأمة، باعتبار أن بعث أسس ونزعات الفطرة الكونية يمكن المجتمع من تحقيق أبعاد وقائية من هذه المنظومة (نأتي لتفصيلها في المحور القادم).

ب. الإحياء الروحي للإعتقاد السليم: فالإيمان بالعقيدة يتحمله المسلم بالتصديق و الإذعان، وقد كان هذا المفهوم هو السائد في تاريخ الأمة الإسلامية منذ بدايات الرسالة المحمدية، إلا أن في واقع المسلمين اليوم تغيرت صورة هذا الاعتقاد إلى مآلات جديدة وتفسيرات أخرى، إذ ارتبطت العقيدة بعقلية "التقليد" دون أن تخالطها معاني اعتقادية كانت تنتشر في العصور الأولى عند المسلمين، أمام سطوة التفسير العقلي الجاف، الخالي من معاني الرجاء والشوق والخوف التي ارتبطت بمفهوم العقيدة على طول تاريخ الأمة الإسلامية[1].

فهذه الحالة المنتشرة من الاعتقاد المقلد والموغل في التفسير العقلي الصرف، قد تكون من أهم الدوافع التي أسهمت في التضخم الحاصل في المنظومة التكفيرية في كثير من المجتمعات الإسلامية، وقد يكون لهذا التقليد حالة من الحَجر الفكر غير المباشر لدى مقلدي ومتبعي مراكز التكفير في العالم الإسلامي، فالتكفير هو في كثير من حالته هو تقليد قبل أن يكون فهم وتعمق في إدراك مصاديق التكفير وآثاره الشرعية والاجتماعية، وهو ما يعد مدخلا هام لمقاربة الأمن العقدي في وقايتها لحالة التضخم في ظاهرة التقليد والتحجر الفكر والحجر العقلي الممارس من قبل قيادات ومنظري هذه المنظومة بكل تنوعاتها.

(١) عبد المجيد النجار، عوامل الشهود الحضاري، ج٢، مرجع سابق الذكر، ص ١٢١–١٢٢.

- **تحقيق الإرادة الجماعية في مواجهة الاختلال:**

وهذا يقصد به وحدة الأمة في تحقيق المواجهة التي تؤدي إلى إيجاد سكون نفسي وعقيدة سليمة تواجه المنظومة التكفيرية، أي أنها إرادة جماعية تلتقي فيها إرادة الأفراد في هيئة جماعية متوافقة، تدفع نحو تبني واستثمار جهود المواجهة والدفع لمنظومة التكفير المنتشرة.

إلا أن المتابع بواقع وحال الأمة يجد أن هذه الإرادة الجماعية تطغى عليها نزعات ذاتية فردية أدت إلى تخلخلها وتمزقها، وهو ما أوجد الجو في استصنام الفكر التكفيري لدى قطاعات واسعة في الأمة، فالتكفير لم يجد موقعه المشاهد اليوم إلا بعد أن تيقنت دوائره من سهولة التسلسل إلى كيان الأمة الإسلامية بسبب غياب إرادة جماعية متماسكة، وهذا ما تؤكده منطلقات التكفير المختلفة و المتعددة فئات لدى المنادين به إما بصورته الداخلية أو الخارجية، وهذا ما تؤكده عليه المقاربة في إيجاد تماسك داخلي لمواجهة حضارية بين مشروع اهتلاكي مهلك لأسس الأمة ومشروع بنائي يهدف إلى تحقيق الشهود الحضاري الذي خص به الله الأمة، وهو ما أوجد حالات يقظة منتشرة (رغم أننا نودها متمتسكة ومنسجمة) التي نعيشها الآن و التي أوجدت نفورا و استنكارا جماعيا (على قلة توحده) لهذا الفكر الشاذ الهادم للمجتمعات الإسلامية، وعليه فمن مصاديق تَكوُن وحفاظ الإرادة الجماعية في مواجهة المنظومة التكفيرية، يبرز البحث عن الرؤى التي تجمع الأمة بدلا من أن تفرقها، لأن الفرقة فضاء نماء لكل الأفكار الشاذة و الهدامة، وكذلك السعي إلى توحيد الموقف، وهذا ما يمكن أن يلمسه المتابع في فهم الأبعاد التي تصحب اليوم المراجعات التي تعيشها كثير من جماعات التكفير والخروج، وهذا هو المبدأ التي تشتغل عليه وتقوم به وتدعو له مقاربة الأمن العقدي في مواجهة المنظومة التكفيرية، وذلك من خلال حفظ جهود الجماعات ومبادرات الأفراد من التضارب والتعاكس، أو التزاحم والتواجه،

والتكرار الذي يبدد الجهو ويضيع الأوقات وذلك من خلال توجيه الجهود الآن إلى تحقيق مصلحة الإسلام و الدعوة والمجتمع والدولة، ومن هنا تقوم هذه المقاربة في إلزامية دفاعها عن هذه الإرادة الجماعية إلى أن يدرك المسلم أي موقع وموقف كان، أنه لا يتحرك ولا يعمل في فراغ، وإنما هو محكوم في حركته ومواقفه بساحة واسعة متشابكة من العلاقات والأعمال والمواقف، ينبغي أن لا يعاكسها أويصادمها، بل عليه أن يدعمها ويساهم في تطويرها نحو القوة وامتلاك القدرة على التأثير والاستمرارية[1]، وفي هذا توضيح لإستراتيجية دعم فكرة الإرادة الجماعية في مواجهة التكفير بمنظومته وأفراده وشذوذه، من كل جهل واستغلال، و أن تقوم الإرادة الجماعية بتحقيق تناسق داخلها بينها وبين الجماعات الأخرى بشكل يخدم فكرة المواجهة التي تقوم عليه فكرة تجاوز التكفير.

في خاتمة هذا العنصر أقول إن مضامين مقاربة الأمن العقدي مستمدة من ديننا ومن مصادره الصحيحة المعتمدة من القرآن والسنة الصحيحة، منسجمة مع مقاصد شريعتنا تخدم المصلحة والمنفعة العامة، وتحقق الوسطية، وتؤطر الجهود في مواجهة هجمة "المنتظم التكفيري" الذي أصبح خطرا يؤرق الأمة ويضعف من حضورها، بل وأصبح عامل تراجع وتأجيل لكل مشاريع الإقلاع الحضاري التي تنتشر في أقطار الأمة من مختلف المذاهب والأفكار والتوجهات والمشارب، أي أن الأمن العقدي هو خطوة نحو الارتكاز على الوعي بمفاهيم العقيدة بصورتها الشاملة التي وجب تفعيلها في كل مناحي الفكر، والبناء، والدعوة، والمواجهة.

(١) محمد بن عدنان السمان، "من وسائل تحقيق الأمن الفكري"، جريدة الجزيرة، http : //www.al–jazirah.com.sa/311430/rj10d.htm

آلية الدورة الوقائية وفق رؤية وسطية
مبدأ البناء والتكامل على شذوذ الهدم والتنافر

يناقش هذا المحور آليات تنزيل هذه المقاربة إلى أرضية التنفيذ والتثبيت وفق رؤية وسطية، متخذا في ذلك "الدورة الإنجازية" كتأسيس لهذا التنفيذ، مما يعني تأطير هذه الدورة للمنظومة العقدية و الفكرية التي تمس جوانب حساسة في بنيتها المعرفية وآلياتها المنهجية ولها تأثير على فعالية أدائها الفكري والروحي والاجتماعي، والذي هو محصلة اعتقاد ورؤية عقدية للمنظومة التكفيرية مثلا.

وما هو معلوم فإن الفعل الاجتماعي بكل صوره، والفعل التربوي بكل مراحله، والفعل التثقيفي بكل تنوعاته، والفعل التعليمي بكل تطوراته، له دورة " إنجازية" كاملة ومتكاملة، لا يمكن لهذا الفعل أن يستوفي أصالته وفعاليته وقابليته للاطراد، ويحقق الإشباعات المعرفية و الروحية والاجتماعية إلا باستيفائه لمراحل هذه الدورة[1]، ذلك أن أي قصور في الدورة وفي كل جزئياتها وكلياتها يؤدي إلى ضعف مردودية معتركات الدعوة والبناء والمواجهة، وبالتالي فإن المنظومة التكفيرية باعتبارها أحد أوجه هذه الاختلالات التي وقعت في مرحلة من مراحل الدورة، فإنه بمعرفتنا هذا الخلل، يسهم في بناء الدورة الإنجازية التي تسهم في إعطاء العلاج المناسب لهذه الشذوذ الفكري الدافع للهدم والتنافر.

تجدر الإشارة في هذا الباب إلى أن الفعل الذي يحقق دورته الإنجازية يمثل فهما واقعيا لميزانية التسخير وخدمة لها، فالاستخلاف والفهم السنني له وأداء

(١) الطيب برغوث، الفعالية الحضارية والثقافة السننية، مرجع سابق الذكر، ص ١٢٩.

الأفعال التي تناط بهذا الفهم على أسس تحقيق هذه الدورة يمكن من تجاوز العديد من الاختلالات التي تواجه عملية البناء والدعوة والمواجهة، وهو ما أوجد خطين بحسب تعبير المفكر الجزائري الدكتور "الطيب برغوث"، أوضحا مسيرة الأفعال الإنسانية، خط التكامل والصعود والتألق وهو ما ارتبط بحسن الاستثمار لكل ميزانيته التسخيرية وبالتالي تحقيق الدورة الإنجازية بما يحقق له التكامل الوجودي.

وخط الاهتلاك والانحطاط والأفول والذي يرتبط باستمرار بقصور وعي في تحقيق هذه الدورة والتي تعد المنظومة التكفيرية بكل ما لها من نصوص وتأويل وتفسير وتنظيم وانتشار، ذلك أنه فعل أغرق الأمة في عبادة القوة والتماحق الحضاري المكلف[1].

من بعد هذا التوضيح وفهم أن الدورة الإنجازية بما تحققه من تكامل وتألق حضاري للأمة، وإدراك أن التكفير بكل منظومته هو حالة قصور وخلل في الدورة الإنجازية الحضارية، أناقش انطلاقا من هذا مراحل وأبعاد الدورة الوقائية وأثرها في مواجهة ووقاية المجتمع من التكفير فكرا وممارسة، والتي هي مبينة في المراحل التالية:

١. البعد أو المرحلة المعرفية: نحتاج في هذه المرحلة إلى شمولية في رصد المعطيات، وشمولية في تحليلها وتفسيرها، وشمولية في التوقع والتخطيط، ومصاديق هذه الخطوات، أن يتم وفق خطوتين هما أولاً: تكثيف في الفهم والمعطى والتفسير لخطورة التكفير على الأمة جماعات وأفراد، وإبراز الأثر الخاطئ وفق معطى وفكرة عن التكفير في سياق الهدم والشذوذ الفكري لهذه المنظومة، والخط الثاني هو خط البحث

(١) الطيب برغوث، الواقعية الإسلامية في خط الفعالية الحضارية، ط١. الجزائر: دار قرطبة، ٢٠٠٤، ص ١٠٨.

والجمع والتركيب للمعطى المعرفي عن أهمية إدراك أثر الوسطية والفهم المعتدل للإسلام وأحكامه وتفسيراته، أي أن هذه المرحلة تتطلب جهود مؤسسات وجماعات تنتظم إما في المؤسسة الجامعية وفي مراكز البحث التي تقوم بهذا الدور في سياق تصدير كل هذه المعطيات إلى المؤسسات الأخرى التي تقوم باستثمارها وفق ما يحمي الأمة من طغيان التكفير على كل مؤسسات التأثير والبناء وهنا تأتي مرحلة استثمار هذه المعطيات.

٢. المرحلة الاستثمارية: والتي تشتمل على خطوات التنفيذ والمتابعة والتحفيز والاستدراك، بفهم وتحليل كل المعطيات التي أوردتها المرحلة السابقة، ويظهر لنا الأثر التي تتركه المرحلة المعرفية في تحديد آليات وأجه الإستثمار السليم لقدرات وطاقات الأمة من مختلف مراحلها، وذلك من خلال الفعل التربوي الذي تؤسسه هذه المرحلة وتقوم عليه وتعنى به، فمؤسسات استثمار المعطى تكون انطلاقا من إعطاء الفعل التربوي أهميته في تحقيق مواجهة سلمية ومنهجية للمنظومة التكفيرية وذلك من خلال:

أ. شحذ الفعالية الفكرية للفرد والمجتمع: وذلك من خلال العناية بتأسيس الآليات المنهجية التي تساعد على استيعاب المعطيات المتوفرة ومن ثم قياسها على ما يتوفر لدى الفرد من آليات منهجية أوجدتها لديه هذه المرحلة الهامة في المواجهة والوقاية.

ب. شحذ الفعالية الروحية للفرد والأمة: وذلك من خلال تنمية القيم الأخلاقية التي تمكنه من القدرة على تجاوز كل معوقات طموحه الذاتي والجماعي، وفي هذا تدليل على إلزامية الشحذ الإيماني والروحي لأنه الأصوب والأسلم في مواجهة ووقاية الأمة، ذلك أن الأمن

العقدي الذي تقوم عليه الدراسة يهدف بالأساس إلى هذه الفكرة ويرتكز عليها أساسا.

ت. شحذ الفعالية السلوكية للفرد والأمة: وفي هذا نتيجة لمرحلتين السابقتين من خلال وضع الفعل التربوي نتاج ما سبق على محك السلوكيات اتجاه النفس واتجاه الأمة، وهذا السلوك بتقويمه وتصحيحه يمكن أن يكون آلية هامة في المواجهة والوقاية، خصوصا وأن انتشار هذا السلوك السليم يسهم أيضا في تصويب المغررين أو المتطرفين ودفعهم إلى المراجعة.

٣. المرحلة التكاملية في الفعل الإنجازي: وتشتمل على التكاملية الذاتية، والتاريخية، والاجتماعية، والحضارية الكونية، وهو ما يعني إيجاد التقارب والتكامل في كل مراحل صناعة الوقاية اللازمة للأمة من خطايا التكفير وأساليبه ونظمه، فبإيجاد هذا التكامل و التناغم والتقارب الروحي والنفسي والاجتماعي داخل الأمة، يُوجد هذا داخل الأمة ولدى الفرد بنائية وتكاملية قصوى، تقيه من المنظومة التكفيرية من خلال التكامل الموجود، والذي يعد أهم أساس في مواجهته والوقاية منه، وللتذكير فإن الإرادة الجماعية تأتي في سياق هذا المفهوم، كما أن صلة هذه المرحلة تأتي نتاج لما سبقها من خلال الارتباط بين المعطيات التي يتم توفيرها والاستثمار المعقول والصائب لها، لتأتي مرحلة المحك الحقيقي في مدى صوابية ونجاح العملية التربوية في هذه المرحلة.

٤. الدورة أو المرحلة الوقائية في الفعل الاجتماعي: وتشتمل الاستشراف والمراجعة والتقويم والتصحيح لكل مسار الدورة الإنجازية، ويقصد بها أن يتم الأخذ بهذه الآليات من أجل تحقيق التحيين اللازم لمقررات أكاديمية ومشاريع إعلامية أو بحثية أو حتى في منهجية المواجهة والوقاية

من المنظومة التكفيرية، فهذه العمليات كلها تعطي للدورة الوقائية تصحيحا مستمرا يسهم في تحقيق وقاية مستمرة للأمة من هذه الأخطار التي تحاك وتطوف حول الأمة وتسهم أكثر في وهنها وضعف تأثيرها الحضاري، فالعمليات المذكورة كلها آليات تصويب وتفعيل للمنظومة الوقائية التي تؤسسها مقاربة الأمن العقدي في حماية الأمة ووقايتها، وهذا ما بنيت وأكدت عليه المقاربة وآليات تنفيذها من خلال فهم "الدورة الوقائية" للأفعال الاجتماعية التي تقوم على مبدأ الوسطية الذي هو منهج رباني يحفظ للأمة شهودها وحضورها[1].

مما سبق نصل إلى أن الدورة الوقائية التي وضّحتها المراحل والأبعاد السابقة، هي أساس من أساسات وقاية الأمة من التكفير بكل صوره وتبريراته، وتعد هذه المراحل في بعضها البعض كلا متكاملا يؤثر كل جزء منه سلبا أو إيجابا على بقية أجزاء الدورة المشكلة لها.

(١) الطيب برغوث، " الفعالية الحضارية و الثقافة السننية"، موقع الشيخ الطيب برغوث، http: //www.t–istrategia.net/tayeeb/books/Ardh%20al%20Mu%27alafat/book%20summary/Summary%20web%20format/sum–alfaaliyyah.htm

الخاتمة

في ختام الدراسة، نستنتج أن تفعيل مرتكزات الوقاية والمواجهة للمنظومة التكفيرية بكل مكوناتها، يأتي عن طريق تبني لمقاربة الأمن العقدي التي هي أساسا الوعي الشامل والمتوازن الحامي الأمة والمجتمع، وغياب الفهم الصائب والدقيق لهذا "الوعي العقدي" (استعارة اصطلاحية وليس للمفهوم)، يشكل أصل البلاء والخطر الذي يهدد الأمة.

وبهذا تكون الدورة الوقائية التي أوضحت مراحلها، آلية من مجموع المقترحات التي يمكن أن تسهم في إيجاد الأمن العقدي الذي يمكن أن يحفظ للأمة الإسلامية تماسكها وتحقيق شهودها الحضاري، وعليه فإن كل المراحل التي تعنى بالفعل التربوي الذي هو نتاج لها وفق رؤية وسطية تبحث عن إيجاد الاستقرار، وتحقيق المواجهة التي يتوجب أن تقوم بها الأمة، والوقاية التي تستلزم جهودا وإرادة جماعية تساهم في حماية الأمة الإسلامية من خطر المنظومة التكفيرية وشذوذها الإهتلاكي الهدمي لكل مقومات البناء والدعوة والشهود.

منضبطين في ذلك بسيرة الرسول الأكرم – ﷺ – في واقعية حركيته المبنية على منهجية معرفية ربانية، أعطت للإنسانية رؤية كونية توحيدية تمكنها من تجاوز كل أشكال التطرف و التي بنيت على مجموعة أسس يمكن أن نستنتج من خلالها كل أبعاد المواجهة والوقاية للمنظومة التكفيرية،هذه المبادئ والقوانين التي وضعها "الشيخ الطيب برغوث" في خاتمة معالجته لأشكال الغلو التي تواجه الأمة والدعوة عموما، والتي نوردها فيما يلي:

- الانضباط المبدئي بمرجعية الوحي المتلاحم والمتكامل مع سنن الكون، لأن فهم السنن الناظمة للكون هو جزء من الوقاية ومن العلاج، ففهمها بُعدٌ هام من أبعاد التغيير.
- مراعاة تحقيق مصلحة الدعوة وبناء نموذج إيماني لمواجهة كل أكال التحديات من داخل النسق الإسلامي.
- تحقيق المصلحة الآنية والإستراتيجية للقاعدة والقيادة على حد سواء في مهمات الإبلاغ والدعوة.
- مراعاة الأفراد المستهدفين بالوقاية أو حتى المواجهة في مراحل محاربة التطرف، وهنا تأتي الأبعاد السياسية والاقتصادية والتربوية وغيرها من أبعاد اجتماعية ساهمت في إيجاد هذا الفرد المتطرف التكفيري.
- مراعاة الإمكانيات والوسائل المتاحة وهذا فهم لمقدرات الميزانية التسخيرية الاستخلافية وكيفية تسييرها واستخداما وفق آليات سليمة تحقق الهدف ولا تهدر الإمكانيات
- مراعاة بعد مآلات المواقف والأفعال وفي هذا دفع نحو استمرارية المواجهة والوقاية من آثار التطرق والتكفير.